ULUSLARARASI
SEYFUDDÎN ÂMİDÎ SEMPOZYUMU
BİLDİRİLERİ

INTERNATIONAL
CONFERENCE ON SAYF AL-DIN AL-AMIDI PAPERS

بحوث مؤتمر سيف الدين الآمدي الدولي

EDİTÖRLER

Doç. Dr. Ahmet ERKOL

Yrd. Doç. Dr. Abdurrahman ADAK

Yrd. Doç. Dr. Ibrahim BOR

İstanbul 2009

© Eserin Her Türlü Basım Hakkı Anlaşmalı Olarak
Ensar Neşriyat'a Aittir.

ISBN : 978-605-5623-02-9

Kitabın Adı
Uluslararası Seyfuddîn Âmidî Sempozyumu Bildirileri

Editörler
Doç. Dr. Ahmet ERKOL
Yrd. Doç. Dr. Abdurrahman ADAK
Yrd. Doç. Dr. Ibrahim BOR

Kapak Düzeni
Etik Ajans

Sayfa Düzeni
Utku SÖNMEZ

Baskı-Cilt
Nesil Matbaacılık

1. Basım
Ekim 2009

İletişim
Kıztaşı Cad. No: 10 Fatih / İstanbul
Tel : (0212) 491 19 03-04 Faks : (0212) 491 19 30
www.ensarnesriyat.com.tr e-mail : ensar@ensarnesriyat.com.tr

نقد ابن تيمية و اتباعه للآمدي

İBN TEYMİYYE VE TAKİPÇİLERİNİN ÂMİDÎ'YE YÖNELTTİKLERİ ELEŞTİRİLER

THE CRITICISM OF AL-AMIDI BY IBN TEYMIYE AND HIS FOLLOWERS

تحسين ابراهيم الدوسكى*

Tahsin İbrahim DOSKÎ*

توطئة:

جرت عادة الناس أنهم ينقسمون في أمر النابغين في حياتهم وحتى بعد مماتهم على مذاهب مختلفة، فمنهم من يؤيد ويغلو وتعصب لهم، ومنهم من يعادي ويعارض ويجردهم من كل مزية، ولا عجب:

فعين الرضا عـــن كل عيب كليلة

لكن عين السخط تبدي المساويا

وهناك طائفة معتدلة لا تغتر بالألقاب العريضة، ولا تنجرف خلف التيار الأعمى، بل تزن الأمور باتزان فتنسب الفضل إلى أهله، ولا يجرمنهم شنآن قوم أو محبتهم ألا يعدلوا.. وحتى يكون تقييمنا لأي شخصية أقرب إلى الحقيقة لابد للنا من الاطلاع على كل ما يتعلق به من الآراء وإن كانت معارضة. ولنتذكر أن وجود المعارضين لأي نابغة وإن كانوا من ذوي المراتب السامية لا يعني ضرورة على انحطاط في شأنه أو انخفاض في مرتبته، يقول الأستاذ أبو زهرة: ((إن المشاهد قديماً وحديثاً أن الرجل الذي يختلف الناس في شأنه بين إعلاء وإهواء لابد أن يكون رجلاً كبيراً في ذات نفسه عظيماً في خاصة أمره، له عبقرية استرعت الأنظار واتجهت إليها الأبصار، فيكون له الوالي الموالي، والعدو المتربص المؤاخذ الذي يتتبع الهفوة ويحصي السقطات..))

* Duhok İlahiyat Koleji

ثانوية الالهيات ب دهوك

وتتعدد أسباب المخالفة والمعارضة على حسب حال المخالف والمعارض، فقد ترجع إلى الاختلاف في العقيدة، أو المباينة في وجهات النظر في المسائل العلمية، ويكون الخلاف حينئذ قائماً على المناظرة والمناقشة، وإبطال الدليل بالدليل، وقد تكون المعارضة تعصباً لشيخ معين يقلده، أو مذهب خاص يتعصب له، أو رأي ألفه وتعود عليه حتى أصبح يرى الخروج عليه جريمة لا تغتفر، ولا تعدو هذه المعارضة من أن تكون تعصباً غير قائم على دليل. وأسوأ الخلاف ما كانت أسبابه راجعة إلى دوافع شخصية من داء المعاصرة والحسد واتباع للهوى وما إلى ذلك.. وليس هذا من الاختلاف العلمي بشيء، إذ الاختلاف الذي يصح أن يوصف بأنه علمي هو القائم على النقد الصحيح المعتمد على الأدلة والبراهين والحجج التي يرى أصحابها أنها صائبة، بغض النظر عن الطرف الذي يقف الحق إلى جانبه.

والإمام سيف الدين الآمدي (المتوفى سنة ٦٣١) -الذي نحن بصدد الاحتفاء بذكراه- يعد واحداً من النابغين الذين أثاروا على أنفسهم بآثارهم جملة من الخواص والعوام الذين جافوا وعارضوا، وعلى الرغم من علو مرتبة الآمدي في العلم والفضل، ثم على الرغم من تفسيره لتلك المعارضة بأنها إنما اعتمدت على الحسد والهوى متمثلاً ببيت شعري هذا نصه:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه

فالقوم أعداء له وخصوم

إلا أنه يبدو للمتتبع أن ما كل من عارضه واختلف معه كان بدافع من الحسد أو منافسة المعاصرة، إذ هناك من خالفه لتباين في الرأي والمعتقد، معتمداً على الدليل والحجة، ومن هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية الحراني (المتوفى سنة ٧٢٨) وبعض كبار تلاميذه، فهؤلاء ما عاصروا الآمدي، ولا نافسوه في منصب ولا جاه، بل سلموا من داء المعاصرة وآفة الحسد إذ جاءوا بعده بما يقارب قرناً من الزمان، وكان لهم معه موقف واضح ينبغي للباحث الوقوف عنده ملياً وهو يرسم ملامح فكر الآمدي، وهذا ما سنحاول بيانه بشيء من الإيجاز -على حسب ما يسمح به المقام- في كلمتنا هذه التي تدور حول موقف شيخ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه عن الإمام سيف الدين الآمدي.

بين ابن تيمية والآمدي:

يظهر للمتتبع لسيرة ومؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية بشكل جلي أن معظم خلافاته مع

غيره من العلماء المعاصرين له أو المتقدمين عليه إنما كانت في مسائل العقيدة، وتحديداً في مسألة صفات الله عز وجل، فالمعروف عن ابن تيمية أنه كان ينحى منحى السلف من أهل السنة والجماعة في تقرير أنه ينبغي الإيمان بما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله r في أحاديثه، من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، وإجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها، مع نفي الكيفية والتشبيه عنها، يقول في ذلك: ((ومن الإيمان بالله، الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله محمد r، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن الله سبحانه ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، فلا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في أسماء الله وآياته، ولا يكيفون، ولا يمثلون صفاته بصفات خلقه، لأنه سبحانه لا سمي له، ولا كفو له، ولا ند له، ولا يقاس بخلقه سبحانه وتعالى، فإنه أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلاً، وأحسن حديثاً من خلقه، ثم رسله صادقون مصدقون، بخلاف الذين يقولون عليه ما لا يعلمون..))[1].

وكانت أول مواجهات ابن تيمية مع المتكلمين وذلك حين تعرضه لمسألة الصفات وانتقاده لآرائهم، فخاصمه المتكلمون من الأشاعرة، وسعوا في منعه من الجلوس للتدريس والوعظ، وأرادوا منعه من التأليف والإفادة، لكنهم ما بلغوا مرادهم، ثم إن ميدان المعارضة للشيخ توسع على أثر نقده لبعض غلاة الصوفية من القائلين بوحدة الوجود والاتحاد والحلول، ثم تشنيعه على أصحاب الأهواء كالرافضة والباطنية، وأهل الطرق المبتدعة.. ولما دعاه اجتهاده إلى مخالفة المجتهدين من الفقهاء في مسائل ظهر له أن الحق على خلاف ما ذهبوا إليه، مع اتفاقه لهم في الأصول وانتسابه إلى مذهب الحنابلة، ثار عليه عدد من الفقهاء، وكتبوا عليه الردود، وسعى بعضهم إلى الوشاية والإيقاع به لدى الأمراء ونوابهم، فتمكنوا من إدخاله إلى السجن أكثر من مرة آخرها المرة التي مات فيها سنة ٧٢٨ وهو في السابعة والستين من عمره، في سجن القلعة بدمشق.

أما خلافه مع الإمام سيف الدين الآمدي فإنه –كما يبدو من كتبه ورسائله– يصنف ضمن مواجهته مع علماء الكلام، وخلافه مع الأشاعرة، لاسيما في مسألة إثبات الصفات، ومع أن هذا الخلاف عقدي غير هين إلا أنه لم يمنع شيخ الإسلام من الإشادة بفضل الآمدي، والاعتراف بفضله، والاستفادة من تراثه، والاستشهاد بآرائه، والاعتماد على اختياراته في أكثر من مناسبة،

---

١ () شرح العقيدة الواسطية، لشيخ الإسلام ابن تيمة، تأليف الدكتور صالح الفوزان، مكتبة المعارف الرياض، ط ٥، ١٤١٠ هـ ١٩٠ م، ص ١٣-١٨.

كما سنشير إلى ذلك لاحقاً إن شاء الله، وأغلب مناقشاته مع الآمدي وردوده عليه دائرة حول ما أورده الأخير في كتابيه (أبكار الأفكار) و (دقائق الحقائق) وهذه المناقشات والردود أوردها ابن تيمية في كتابه (درء تعارض العقل والنقل).

وسأشير هنا إلى بعض نقاط الخلاف بين ابن تيمية والآمدي، وشيء من مؤاخذاته عليه للتمثيل فقط، وإلا فهي كثيرة[٢]:

١- الحيرة في إبطال تسلسل العلل في معرض إثبات واجب الوجود:

يرى ابن تيمية أن الآمدي في معرض إثباته لواجب الوجود لذاته، يغلب عليه الحيرة والوقف، إذ إنه يورد على نفسه سؤالاً في امتناع (تسلسل العلل) ويزعم أنه لا يعرف عنه جواباً[٣]، وبيان ذلك -على ما يورده ابن تيمية بلفظه- هو: ((أنهم لما أثبتوا واجب الوجود، جعلوا إثباته موقوفاً على إبطال التسلسل، لما قالوا إن الممكن لا بد له من مرجح مؤثر، ثم إما أن يتسلسل الأمر حتى يكون لكل ممكن مرجح ممكن فتتسلسل العلل والمعلولات الممكنة، أو ينتهي الأمر إلى واجب لنفسه[٤]..

ومن أعظم أسئلتهم قولهم: لم لا يكون المجموع واجباً بأجزائه المتسلسلة وكل منها واجب بالآخر؟ وهذا السؤال ذكره الآمدي، وذكر أنه لا يستطيع أن يجيب عنه)) [٥].

ويقول ابن تيمية في موضع آخر: ((وهذا بخلاف مجموع العلل الممكنة، فإنه لا يمكن أن يكون واجباً بنفسه، لأنه ليس فيها ما هو موجود بنفسه، وإذا لم يكن في المجموع ما هو موجود بنفسه كان امتناع المجموع أن يكون واجباً بنفسه أولى وأحرى، وهذا السؤال الذي أورده هذا من جنس السؤال الذي أورده الآمدي، بل هو هو، ولعل أحدهما أخذه من الآخر، وهو أن تكون الجملة مترجحة بالآحاد، وكل منها مترجح بالآخر إلى غير نهاية، وأجاب عنه الآمدي في أحد

---

٢ () لسنا هنا بصدد عرض آراء كل من الآمدي وابن تيمية، ومناقشتها، وبيان حجج كل منهما، وتمحيصها، والحكم عليها، إذ المجال لا يتسع لذلك، وإنما غايتنا هنا هي التنبيه إلى بعض مواضع الخلاف للتمثيل فحسب، فليلاحظ ذلك.

٣ () هذا ما يذكره الإمام الذهبي في (سير أعلام النبلاء ٢٢/٣٦٦) قائلاً إنه سمعه من شيخ الإسلام مباشرة.. وهو ما يذكره ابن تيمية مفصلاً في كتابه (درء تعارض العقل والنقل ٤/٢٣٢) أيضاً .

٤ () عرض الآمدي لهذه المسألة بالتفصيل في كتابه (أبكار الأفكار في أصول الدين) عند الحديث عن إثبات واجب الوجود لذاته، انظر ذلك في ١/١٤٨-١٧٢ من الكتاب المذكور، طبعة دار الكتب العلمية، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م.

٥ () ينظر: درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، طبعة دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٧هـ ١٩٩٧م ، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، ٤/٢٣٢.

كتابيه، وقال في الآخر إنه لا يعرف عنه جواباً)) [٦].

والآمدي يرى جواز أن يكون كل واحد من آحاد الجملة غير أزلي والجملة أزلية، إذ لا يلزم -في نظره- من كون كل واحد من العلل والمعلولات غير موجود في الأزل أن تكون الجملة غير أزلية، إذ الحكم على الآحاد لا يلزم أن يكون حكماً على الجملة[٧].

ويرى ابن تيمية أن مضمون هذا الكلام هو وجوب وجود أمور ممكنة بنفسها ليس فيها ما هو موجود واجب بنفسه، لكن كل منها معلول للآخر، والمجموع معلول بالأجزاء، وهو عندما يصل إلى هذه النتيجة يحاجج الآمدي وغيره من الأشاعرة قائلاً: ((إنه من المعلوم أنا إذا فرضنا مجموعاً واجباً بأجزائه الواجبة التي لا تقبل العدم[٨]، كان أولى في العقل من مجموع يجب بأجزاءَ كل منها ممكن لا يوجد بنفسه[٩]، فإن المحتاج إلى الممكنات أولى بالإمكان، أما الذي يكون وجوده لازماً للواجبات فلا يمكن عدمه، والعقل الصريح الذي لم يكذب قط يعلم أن المركب المجموع من أجزاء كل منها ممكن لا وجود له بنفسه، هو أيضا ممكن لا وجود له، وأما المركب من أجزاء كل منها واجب بنفسه، فإنه لا يمتنع كونه واجباً بنفسه، أي بتلك الأجزاء التي كل منها واجب.. والمقصود أن العقل يصدق بإمكان هذا ولا يصدق بإمكان أجزاء كل منها ممكن، والمجموع واجب بها)) [١٠].

وبعد هذا التحليل يخلص ابن تيمية إلى القول بأن هؤلاء -أي: الآمدي وغيره من الأشاعرة- قلّبوا الحقائق العقلية، فقالوا: إذا اجتمعت واجبات بأنفسها صارت ممكنة، وإذا اجتمعت ممكنات بأنفسها صارت واجبة! فإذا تكلموا في نفي الصفات الواجبة لله، جعلوا كون المركب يستلزم أجزاءه موجباً، لامتناع المركب الذي جعلوه مانعاً من العلو، والتجسيم، ومن ثبوت الصفات، ولا يوردون على أنفسهم ما أوردوه في إثبات واجب والوجود، وإيراده هنا أولى لأن فيه مطابقة لسائر أدلة العقل.. فكان يمكنهم أن يقولوا: لم لا يجوز أن يكون المجموع الواجب أو المركب الواجب أو الجملة الواجبة واجبة بوجوب كل جزء من أجزائها التي هي واجبة بنفسها لا تقبل العدم؟ وكان هذا خيراً من أن يقولوا: لم لا يجوز أن يكون المجموع الذي كل من أجزائه ممكن

---

٦ () ينظر: درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ٤/٢١٤.

٧ () ينظر: أبكار الأفكار، للآمدي، ١/١٦١.

٨ () وهذا ما يعتقده ابن تيمية ويرى أنه مذهب السلف.

٩ () وهذا ما يعتقده الآمدي، ولا يرى فيه ما يخالف العقل.

١٠ () ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ٤/٢٣٤.

بنفسه هو واجباً بنفسه، أو واجباً بأجزائه)) [١١].

وعندما يصل ابن تيمية إلى هذه النتيجة يعلق على المسألة قائلاً: ((وهذا الآمدي مع أنه من أفضل من تكلم من أبناء جنسه في هذه الأمور، وأعرفهم بالكلام والفلسفة، اضطرب وعجز عن الجواب عن الشبهة الداحضة القادحة في إثبات واجب الوجود، وهو دائماً يحتج بنظيرها الذي هو أضعف منها على نفي العلو وغيره من الأمور الثابتة بالشرع والعقل، ويقول: إن ذلك يستلزم التجسيم، وأن المخالفين في الجسم جهال، ولو أعطى النظر حقه لعلم أن الجهل المركب فضلاً عن البسيط، أجدر بمن سلك مثل تلك الطريق، فإن من شك في أوضح الأمرين وأبينهما في العقل، وفي أمر لم يشك أحد من الأولين والآخرين فيه، كان أولى بالجهل ممن قال بما قالت به الأنبياء والرسل، وأتباعهم، وسائر عقلاء بني آدم من الأولين والآخرين، وعلم نبوته بالبراهين اليقينية، وذلك أنه لم يجوز أحد من بني آدم وجود فاعل للعالم، ولذلك الفاعل فاعل إلى ما لا نهاية له من غير أن يكون هناك فاعل موجود)) [١٢].

٢- الطريق إلى إثبات الصفات:

يثبت الآمدي كغيره من محققي الأشاعرة (الصفات النفسانية) لذات واجب الوجود، فهو قادر بقدرة، مريد بإرادة، عالم بعلم، متكلم بكلام، سميع بسمع، بصير ببصر، حي بحياة، وهذه كلها صفات وجودية، أزلية زائدة عن ذات واجب الوجود. وطريقهم في إثبات هذه الصفات هو العقل، وإن كانت تلك الصفات قد ثبتت بالشرع أيضاً، لكن السؤال هو: هل للباري تعالى صفة زائدة على ما سبق من الصفات أم لا؟

انقسم الأشاعرة في هذه المسألة على أقوال: فمنهم من قال بعدم جواز اتصافه بصفة زائدة على ما سبق، لانتفاء الدليل، ومنهم من قال: لو جاز ذلك لم يخل أن تكون تلك الصفة الزائدة صفة كمال وعدمها في الحال نقص، أو أن تكون صفة نقص وثبوتها ممتنع، وقد رد الآمدي هذين القولين، قائلاً: ((والحق ما ذهب إليه بعض الأصحاب وهو أن ذلك جائز عقلاً وإن لم نقضِ بثبوته، لعد الدليل عليه، وورود الشرع به..)) [١٣].

---

١١ () ينظر: درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية، ٤/٢٣٣- ٢٣٤.

١٢ () المصدر السابق، ٤/٢٣٤- ٢٣٥.

١٣ () أبكار الأفكار ١/٣٤٨.

وعليه فإن الآمدي -كسلفه الرازي- يتوقف في إثبات عدد من الصفات التي وردت في الكتاب والسنة، لأنه يرى أن العقل هو الطريق إلى إثبات الصفات، فما لم يؤيده العقل من الصفات -وإن ورد في الشرع- نتوقف فيه ولا نحكم فيه بإثبات ولا نفي.

هذه هي طريقة الآمدي، التي يرى ابن تيمية أنها مخالفة لطريقة سلف الأمة، الذين اتفقوا على أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل، فإنه قد علم بالشرع مع العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، فهم لا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يحرفون الكلم عن مواضعه، فإنه سبحانه أعلم بنفسه وبغيره، وأصدق قيلاً وأحسن حديثاً من خلقه[١٤]. فالمنقول الذي لا يخالف صحيح صريح المعقول هو الطريق الأحكم والأسلم لإثبات الصفات لله تعالى، كما يرى ابن تيمية.

٣- الوصف بإحدى الصفتين المتقابلتين:

وهذه من المسائل التي رد فيه ابن تيمية على الآمدي، مصرحاً بأن ما قال به الآمدي هو في الأصل من قول القرامطة الباطنية وأمثالهم من الجهمية[١٥]، وملخص المسألة أن الآمدي -كما مر بنا آنفاً- يتوقف في إثبات الصفات الزائدة عن الصفات النفسانية، ويطلق على المثبتة لها اسم الحشوية، ويعيب عليهم أنهم يتمسكون بظواهر من الكتاب والسنة، وأدلة لا يتمسك بها في هذا الباب[١٦]، وهو يرد على القائلين بأن الله تعالى لو لم يوصف بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم اتصافه بالأخرى، فلو لم يوصف بالسمع مثلاً لوصف بالصمم، وبعد مناقشته للمسألة وبيانه لحقيقة المتقابلين وأقسامهما، يخلص إلى نتيجة مفادها: إن القول بكون الباري قابلاً للبصر والعمى دعوى محل النزاع والمصادرة على المطلوب، وعلى هذا فقد امتنع لزوم العمى والخرس والطرش في حق الله تعالى من ضرورة نفي البصر والسمع والكلام عنه.

ويصف ابن تيمية اعتراضه هذا بأنه مما لبس به على الناس، حتى صار كثير من أهل الإثبات

---

١٤ () ينظر: شرح العقيدة الواسطية، ص ١٣-١٧.

١٥ () انظر: التدمرية تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، لابن تيمية، تحقيق محمد بن عودة السعوي، ط ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م، ص ١٥١.

١٦ () أبكار الأفكار ٣٤٩/١.

يظن صحته ويُضعفُ الإثبات به، ثم يرد على الاعتراض رداً منطقياً مطولاً وبأكثر من وجه[١٧]، من تلك الوجوه: إن التقسيم الذي أورده الآمدي للمتقابلين غير حاصر، إذ هما إما أن يختلفا بالسلب والإيجاب، وإما أن لا يختلفا بذلك، بل يكونان إيجابين أو سلبين، فالأول: النقيضان، والثاني: إما أن يمكن خلو المحل عنهما، وإما أن لا يمكن، والأول هما الضدان كالسواد والبياض، والثاني: هما في معنى النقيضين وإن كانا ثبوتين كالوجوب والإمكان، والحدوث والقدم، والقيام بالنفس والقيام بالغير، والمباينة والمجانبة، ونحو ذلك. ومعلوم أن الحياة والموت والصمم والبكم والسمع [والكلام] ليس مما إذا خلا الموصوف عنهما وصف بوصف ثالث بينهما كالحمرة بين السواد والبياض، فعلم أن الموصوف لا يخلو ن أحدهما فإذا انتفى تعين الآخر[١٨].

ويؤكد ابن تيمية في النهاية أن الأئمة ومن اتبعهم من نظّار السنة يثبتون أنه لو لم يكن موصوفاً بإحدى الصفتين المتقابلتين لزم اتصافه بالأخرى.. وهذا في معرض إثباته للصفات الإلهية التي يتوقف فيها الآمدي، كما أسلفنا.

هذا بعض اعتراضات ابن تيمية على الآمدي وخلافاته معه ذكرناها هنا للتمثيل فقط، ومع أن خلافاته تلك معه ليست بالهينة إذ أنها تمس أحياناً صلب العقيدة، إلا أن أسلوب ابن تيمية في مناقشته تلك يتسم بالموضوعية، ويبدو من ألفاظه أنه يجل الآمدي، وينسب إليه الفضل والذكاء، بل إنه في مواضع كثيرة من كتبه لاسيما كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم) ينقل عن الآمدي آراءه ويستشهد بها، ويعتمد عليها، وهو أحياناً يصدر اسمه بكلمة (الإمام)[١٩] مما يدل على أن خلافه معه في مثل هذه المسائل ما (أفسد للود قضية) -كما يقال-، وما دفعه إلى إنكار ما له من الفضل والعلم، وهذا هو عين ما ينبغي على العالم الناقد التحلي به، ومما يذكر أن شيخ الإسلام ابن تيمية كان يدرّس بعض كتب الآمدي لتلاميذه، ككتاب (الإحكام في أصول الأحكام) فقد ذكروا في ترجمة ابن القيم أنه قرأ على ابن تيمية كتاب الأحكام.

بين ابن القيم والآمدي:

أما الإمام ابن قيم الجوزية وهو من أقرب تلاميذ شيخ الإسلام إليه، فمع أنه يقر أن أبا

---

١٧ () وذلك في كتابه الرسالة التدمرية، ص (١٥١-١٦٤) وبالإمكان مراجعة الاعتراض والرد عليه هناك، فإن المجال هنا لا يتسع لإيرادهما.

١٨ () التدمرية، ص (١٥٩) .

١٩ () كما فعل ذلك في (١/٢١٠) في كتابه الاقتضاء.

الحسن الآمدي أفضل المتأخرين في زمانه[٢٠]، إلا أنه كشيخه بن تيمية يعيب على الآمدي وقوفه -مع جلالة قدره- حائراً في المسائل الكبار بين حجج الطوائف، لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، والذي يميز ابن القيم عن شيخه في هذه المسألة شدته على الآمدي في بعض المواضع من كتبه، لدرجة أنه يذكر أحياناً ألفاظاً جارحة وخارجة عن نطاق المناقشة العلمية والنقد الهادئ، من ذلك على سبيل المثال قوله في قصيدته النونية[٢١]:

حتى أتى من ارض آمـد آخـرا ثـور كـبـيـر بـل حقير الشان

قال الصواب الوقف في ذا كله والـشـك فـيـه ظـاهـر التبيان

هـذا قـصـارى بحـثه وعلومه أن شك فـي الله العظيم الشان

ومع حساسية المسألة التي يرد فيها ابن القيم على الآمدي حيث أنها تتعلق بماهية وجود الواجب، والتفريق بين الواجب والممكن، إلا أن ابن القيم (الشاعر هنا!) يذهب في استخدامه لبعض الألفاظ القاسية مذهباً لا يرضاه لنفسه عندما يناقش هذه المسألة في مواضع أخر من كتبه (النثرية) فلعل هذا من شطحات الشعراء الذين يجيزون لأنفسهم (شعراً) ما لا يجيزونه (نثراً) غفر الله لنا ولهم جميعاً.

والمتتبع لكتب ابن القيم العقدية يتضح له بأن ابن القيم ناقش الآمدي ورد عليه في أغلب المسائل التي رد فيها عليه ابن تيمية، لكن بألفاظ وأساليب مختلفة، ونفس مغاير بعض الشيء.. وسأمثل هنا على سسألة واحدة ناقش ابن القيم الآمدي فيها وهي مسألة (إثبات الصانع بنوع من التشبيه والتمثيل).

يقول ابن القيم: ((إن من أعجب العجب أن هؤلاء الذين فروا من القول بعلو الله فوق المخلوقات، واستوائه على عرشه خشية التشبيه والتجسيم، قد اعترفوا بأنهم لا يمكنهم إثبات الصانع إلا بنوع من التشبيه والتمثيل، ونحن لا نحيلك على عدم، بل نحكي ألفاظهم بعينها معزوة إلى مكانها، قال الآمدي في مسألة حدوث الأجسام لما ذكر حجة القائلين بالعدم: الوجه العاشر:

---

٢٠ () ذكر ذلك في (الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة)، (٨٤٣/٣) من الطبعة الثالثة، دار العاصمة – الرياض، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م ، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله.

٢١ () انظر: شرح القصيدة النونية لابن القيم، والشرح للدكتور محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م، ٣٢/٢-٣٣.

لو كان العالم محدثاً فمحدثه إما أن يكون مساوياً له من كل وجه، أو مخالفاً له من كل وجه، أو مماثلاً له من وجه ومخالفاً له من وجه، فإن كان الأول فهو حادث، والكلام فيه كالكلام في الأول، ويلزم التسلسل الممتنع، وإن كان الثاني فالمحدث له ليس بموجود، وإلا لما كان مخالفاً له من كل وجه، وهو خلاف العرض، وإذا لم يكن موجوداً امتنع أن يكون موجداً للموجود، وإن كان الثالث فمن جهة ما هو مماثل للحادث يجب أن يكون حادثاً، والكلام فيه كالأول، وهو تسلسل محال، وهذه المحالات إنما نشأت من القول بكونه محدثاً للعالم، قال: والجواب عن هذه الشبهة أن المختار من أقسامها إنما هو القسم الأخير، ولا يلزم من كون القديم مماثلاً للحوادث من وجهة، أن يكون مماثلاً للحادث من جهة كونه حادثاً، بل لا مانع من الاختلاف بينهما في صفة القدم والحدوث، وإنما تماثلا بأمر آخر وهذا كالسواد والبياض، يختلفان من وجه دون وجه، لاستحالة اختلافهما من كل وجه، وإلا لما اشتركا في العرضية والكونية والحدوث، واستحالة تماثلهما من كل وجه، وإلا كان السواد بياضاً، ومع ذلك فما لزم من مماثلة السواد للبياض من وجه أن يكون مماثلاً له في صفة البياضية. فيقال [والكلام هنا لابن القيم] يالله العجب! هلا طردتم هذا الجواب، وسلكتم هذا الطريق في إثبات علو الله على خلقه، واستوائه على عرشه، وإثبات صفات كماله كلها، وإثبات الصفات الخبرية كلها، وأجبتم بهذا الجواب لمن قال لكم من المعطلة النفاة: لو كان له صفات لزم مماثلته للمخلوقات، وهلا تقنعون من أهل السنة المثبتين لصفات كماله، ونعوت جلاله، وعلوه على مخلوقاته، واستوائه على عرشه، بمثل هذا الجواب الذي أجبتم به من أنكر حدوث العالم؟ بل إذا أجابوكم به، قلبتم لهم ظهر المجن، وصرحتم بتكفيرهم، وتبديعهم، وإذا أجبتم أنتم به بعينه كنتم موحدين ناصرين لله ورسوله!)) [٢٢].

بين الإمام الذهبي والآمدي:

أما الإمام الذهبي المحدث الشهير والعالم بالرجال وأحوالهم، فله -وهو الآخر من كبار تلاميذ شيخ الإسلام- كلام عن الإمام الآمدي ذكره في (سيره) [٢٣] و(تاريخه) [٢٤]، وهو عند ترجمته إياه يصفه بالعلامة المصنف فارس الكلام.. وذكر أن أولاد العادل الأيوبي كلهم كانوا

---

٢٢ () انظر: الصواعق المرسلة، ١٣١٩/٤-١٣٢١.

٢٣ () انظر: سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٤١٣، الطبعة التاسعة، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، ٣٦٤/٢٢-٣٦٦.

٢٤ () انظر: تاريخ الإسلام، دار الكتاب العربي – بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري ٤٦/ ٧٤-٧٦.

يكرهونه لما اشتهر عنه من علم الأوائل والمنطق، وقد ذكر في آخر ترجمته قوله: كان القاضي تقي الدين سليمان بن حمزة يحكي عن شيخه ابن أبي عمر قال: كنا نتردد إلى السيف، فشككنا هل يصلي أم لا؟ فنام، فعلمنا على رجله بالحبر، فبقيت العلامة يومين مكانها، فعلمنا أنه ما توضأ.

ولا يعلق الذهبي على هذه الرواية سلباً ولا إيجاباً.

ثم يقول: قال لي شيخنا ابن تيمية: يغلب على الآمدي الحيرة والوقف، حتى إنه أورد على نفسه سؤالاً في تسلسل العلل، وزعم أنه لا يعرف عنه جواباً، وبنى إثبات الصانع على ذلك، فلا يقرر في كتبه إثبات الصانع، ولا حدوث العالم، ولا وحدانية الله، ولا النبوات، ولا شيئاً من الأصول الكبار. ويعقب الذهبي على ذلك بقوله: قلت: هذا يدل على كمال ذهنه، إذ تقرير ذلك بالنظر لا ينهض، وإنما ينهض بالكتاب والسنة، وبكل قد كان السيف غاية، ومعرفته بالمعقول نهاية، وكان الفضلاء يزدحمون في حلقته.

فالذهبي كما يبدو ينقل كل ما وصله عن الآمدي سلباً أو إيجاباً، سواء عن شخصيته أو عن علمه وعقيدته، دون أن يحكم على ما سمع، سوى أنه يشيد بفضل الآمدي، وسعة اطلاعه، وكمال ذهنه، ولا يذكر إن كان قد قرأ ما كتبه الآمدي في (الأبكار) وغيره –وهو ما نرجحه– أم لا، وإن كان يومئ إلى أن ما ذكره مما شنع عليه ابن تيمية يدل على كمال ذهنه!

بين الحافظ ابن كثير والآمدي:

المفسر والمؤرخ الكبير ابن كثير هو الآخر ممن تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية، وله هو الآخر موقف واضح وصريح من الإمام سيف الدين الآمدي، فقد ذكره في أكثر من موضع من كتابه الشهير (البداية والنهاية) وترجم له مختصراً، وذكر عنه أنه كان حسن الأخلاق، سليم الصدر، كثير البكاء، رقيق القلب، وأنه كان حنبلي المذهب فصار شافعياً أصولياً منطقياً جدلياً خلافياً[٢٥]. ولأن كتابه في التاريخ فإنه لا يتعرض إلى معتقده وآرائه، سوى الإشارة إلى أنه كان يشتغل بعلوم الأوائل من المنطق والمعقولات، وأن الأشرف لما ولي دمشق عزله عن تدريس العزيزية، ذلك أنه نادى بالمدارس أنه لا يشتغل أحد بغير التفسير والحديث والفقه، ولما لم يكن الآمدي مشتغلاً بهذه العلوم عزله عن التدريس، فلزم بيته حتى وفاته.

ويشير ابن كثير إلى مسألة هامة كان البعض يتهم الآمدي بها، وهي رقة الدين، ومر بنا أن الذهبي ذكرها صراحة في ترجمته، وإن لم يؤيدها أو ينفها، فقد أورد رواية عن بعض من عاصر

---

٢٥ () البداية والنهاية لابن كثير، مكتبة المعارف – بيروت، ط ٤، ١٩٨١، (١٣/١٤٠).

الآمدي أنهم شكوا فيه إن كانوا يصلي أم لا.. إلى آخر الرواية التي مرت بنا آنفاً، ويبدو لي أن ابن كثير يشير إليها بقوله: ((وقد تكلموا فيه بأشياء الله أعلم بصحتها، والذي يغلب على الظن أنه ليس لغالبها صحة)) [٢٦]. فابن كثير إذن يشكك فيما يروى عن الآمدي، ويرجح أنها في الغالب اتهامات عارية عن الصحة، ولعله يرجعها إلى الحسد أو الاختلاف في المذاهب والمشارب، إذ المعلوم أن الخلاف في المذهب يؤدي بالخصوم غالباً إلى كيل الاتهامات جزافاً.

والخلاصة:

فقد كان الإمام سيف الدين الآمدي من كبار علماء عصره، اختلف فيه معاصروه ومن بعده من بين مؤيد له ومادح، ومعارض له وقادح، ومن عارضه انتقده من ناحيتين:

– من ناحية شخصيته وسوكه، فذكروا أنه كان رقيق الدين، لا يحافظ على أداء الصلوات.. إلى غير ذلك من الاتهامات.

– من ناحية معتقده وأفكاره، حيث كان مشتغلاً بالحكمة والفلسفة وعلوم الأوائل، على طريقة نظار الأشعرية.

وكان لشيخ الإسلام ابن تيمية الذي كان بمثابة مدرسة سلفية عظيمة في حينه، وقد جاء بعد الآمدي بحوالي قرن من الزمان، وتخرج عليه عدد كبير من الأئمة الكبار من بين مفسر ومحدث وفقيه ومؤرخ، من أمثال: ابن القيم والذهبي وابن كثير وغيرهم، أقول: كان لهؤلاء موقف صريح من الآمدي، فقد وقفوا كثيراً عند آرائه الكلامية في المسائل المتعلقة بالعقيدة ولا سيما الإلهيات، وانتقدوه في عدد منها، وكان نقد بعضهم أحياناً لاذعاً، لكنهم لم ينكوا فضل هذا الإمام، ولم ينجرفوا خلف تيار خصومه الذين اتهموه بشتى التهم الباطلة، بل شككوا فيها، معتمدين على حسن ظنهم بهذا الإمام العظيم، واحتمال أن تكون من مدسوسات عوام الخصوم الذين يلجئون عادة إلى انتقاص شخصية الخصم إذا أعياهم مقارعة الحجة بالحجة.

وجملة الخلاف بين ابن تيمية ومدرسته من جانب والآمدي ومن على رأيه من جانب آخر هي الخلاف التقليدي بين الأشعرية والحنابلة، وهو خلاف مشهور كان بارزاً على السطح تلك القرون.

نسأل الله العفو والغفران لنا ولهم جميعاً.

---

٢٦ () البداية والنهاية، ١٣/١٤٠-١٤١.